

أولاً: النصوص القانونية:

1. القانون 04/20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المعدل والمتمم للأمر 155/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية
2. قانون 01/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم بالقانون 11/15 المؤرخ في 02 أوت 2011 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
3. القانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06/10 المؤرخ في 15/ أوت 2010 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ج ر عدد 46.
4. قانون رقم 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر 156/66 المؤرخ في 08 جويلية 1966، والمتضمن قانون العقوبات.
5. قانون 14/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتمم الأمر 155/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية
6. القانون 04/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي 10/93 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة . ج ر ج ج 23
7. قانون رقم 07/79 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/17 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المتضمن القانون الجمركي ج ر عدد 11
8. الأمر 96/22 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المعدل والمتمم الأمر 03/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 تعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج
9. الأمر 95/20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10/02 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة
10. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في 01 نوفمبر 2020 ج ر ج ج العدد 82.
11. المرسوم التنفيذي 127/02 المؤرخ في 07 فيفري 2002، يتضمن انشاء خلية الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها . ج ر ج ج عدد 23

ثانياً: الكتب

1. أحمد حسين، مدخل لدراسة القانون الجنائي للأعمال على ضوء التشريع الجزائري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ومكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، سنة 2023
2. غسان رباح، قانون العقوبات الاقتصادي (دراسة مقارنة حول جرائم الأعمال والمؤسسات التجارية وجميع جرائم التجار)، الطبعة الثانية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2004

ثالثاً: المذكرات والرسائل

1. خميخ محمد، الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي وعلوم الجنائية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، سنة 2011.

2. رشيد بن فريجة ، خصوصية التجريم والعقاب في القانون الجنائي للأعمال (جرائم الشركات التجارية نموذجاً) رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016، 2017.

رابعاً: المقالات

1. بوزينة محمد ياسين، العياشي عفاف لامية، خصوصية الركن الشرعي في جرم الأعمال، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 04، سنة 2022 .
2. رضوان العنبي، سياسة التجريم والعقاب في القانون الجنائي للأعمال، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، المغرب، سنة 2020.
3. زكرياء التوتي، الم مسؤولية الجنائية للأعمال: مسؤولية من نوع خاص تستجيب لمستلزمات مجال الأعمال والمقاولات، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية ، سلسلة الدراسات الجنائية، عدد 01 سنة 2019.
4. عبداتي الزيوكاي، خصوصية الركن المعنوي في جرائم الأعمال، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، المغرب، العدد 08، سنة 2020.
5. ليام شريف، جيلالي بن الطيب جيلالي، اسناد المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الإستثمار دراسة في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 13 العدد 01 سنة 2024
6. نصر الدين العايب، الخصوصية الإجرائية في القانون الجنائي للأعمال في التشريع الجزائري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06 العدد 02، سنة 2023
7. هند الوهابي، خصوصية الركن الشرعي في جرائم الاعمال، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، عدد مزدوج 7،8، المغرب مارس 2021.

مراجع باللغة أجنبية:

- a. Michel vero, droit penal des affaires , 7 edition ; dalloz ;pari ;2007 n.p 16.
- b. yvonne muller, la dépénalisation de la vie des affaires ou la métamorphose du droit pénale « quelle dépénalisation pour la droit pénal » actualité juridique n 2 , 2008 ,